على هامش الصراحة

تصريحات لا قيمة لها

إحسان شمران الياسري

لقد كان من حَسنات مرحلة ما قبل عام ٢٠٠٣ إنك تتعامل مع قناة تلفزيونية واحدة، تهتك حياتك وراحتك بنمط واحد ولها هدف واحد، ولا يتحدث فيها إلا من كان مسؤولا عن حديثه.
اليوم، نسمع تصريحات من هبّ ودب، وكل قناة تلفزيونية تبحث عمّن له القدرة على الكلام شرط أن يسبّ الحكومة، ويُشخّص مشاكل الكتل السياسية ويلعن السياسة المالية والنقدية والامريكية والصهيونية والصفوية. وكلما كان قادرا على التحديق في السقف وهو يتحدث، كما كان هدفا للقنوات الفضائية، التي تلاحقه طلباً لتصريح او مقابلة.
أما وصف (محلل سياسي)، او (باحث في الشأن العراقي)، او (خبير اقتصادي) أو(متخصص بالحركات السلفية)، او (متعمق بالفكر الشيعي).. او ،، فقد صار مثل (معارض السيارات) على الموديل.. بحيث انت تعرف أناساً لم تكن لديهم القدرة على تقديم (عريضة) لتغيير عناوينهم الى (رئيس ملاحظين)، اصبحوا اليوم يظهرون في التلفزيون تحت هذه العناوين، شرط أن تكون (شدّة) الربطة كبيرة بالنسبة للرجال، وان تكون كمية (الحمرة) على الشفاه بحدود (ربع كيلو غرام) بالنسبة للنساء، أما (الخريط) و(الشاطي شباطي) و(التشربت)، فهذه هي اقصى غايات الفضائيات.
وتتمنى زوجتي أنَ تُصاب إحدى النائبات بـ(لطمة حمّه) في الفم لكي لا تطل علينا بشفايفها التي تكلف الدولة ربع كغم (حُمرة) كلما ظهرت على الشاشة.
وبعد التصريح الفارغ والمتشنج، تبدأ (السبتايتلات) والاشرطة الخبرية على الشاشة تستعيد تصريحات المحترم اعلاه.
وعدا عن (الخريط) سالف الذكر، فإن المشكلة في البديهيات التي يطلقها هؤلاء (غير المسؤولين) فيدفعونها للجمهور كحقائق ذات اثر قانوني ومالي واقتصادي، ومعرضين عن مسؤوليات الناطقين الرسميين بأسماء المؤسسات.
فيظهر في الفضائية ذلك الخط الأحمر الذي يحمل كلمة (عاجل)، ثم اقتباس من تصريح صاحبنا من شاكلة (عاجل: النائب سيد مهدي يهدد بفرض ضريبة على رواتب الموظفين إن هم التحقوا بأعمالهم اليومية)..
او (عاجل.. عاجل: سيد مهدي / الناطق باسم القائمة السوداء يصرّح بخطورة قرار الرئيس اوباما تمديد الحماية على اموال العراق)..
وهكذا (يعلس) قلوبنا (سيد مهدي) ومن هم بوزنه ولونه، لمجرد ان يضمنوا فوزهم بالدورة الانتخابية اللاحقة. فلقد اكتشفنا للاسف إن شعبنا (الصابر) (تنخلق) عنده الرموز من خلال الفضائيات، ويفوز في الاقتراع من سب الشرق والغرب قبل وقت مناسب من الاقتراع.

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العلاقة بين القضاء والإعلام

القاضي عبد الستار غفور بيرقدار

تعيد آراء وافكار نشر هذا المقال نقلاً عن موقع كتابات لأهميته مع التنويه الى ان مؤسسة المدى سبق لها ان اقامت مؤتمرات وندوات حول القضاء وعلاقته بالإعلام وهو أمر يصب في مصلحة الإعلام الحر.
وستواصل برنامجها في تنظيم دورات منتظمة للاعلاميين لغرض تجسير العلاقة بين مهام الاعلام وموجبات القضاء

المقدمة

لقد عنيت الدساتير الوطنية كافة والمواثيق الدولية بالتأكيد على وجود قضاء مستقل لكونه الضمانة الأساسية لدولة سيادة القانون تحقيقا للعدالة بين الناس، فقيام القاضي بأداء مهامه حرا مستقلا في أحكامه وقراراته هو اكبر ضمانة لحماية الحقوق العامة والخاصة ، واستقلال القضاء هو الشعار الذي يرتفع على كل المعاني الخالدة التي يسمو بها القضاء فهو عنوان أساسي لحريات الأفراد وحقوقهم.
كما يعد حرية الإعلام والصحافة والرأي وحرية التعبير القاعدة في أي نظام ديمقراطي لكونها تكفل تبادل الآراء وتفاعلها ومن خلالها يتم تلقي وتبادل المعلومات والأفكار، فهي قيمة عليا لا تنفصل عن الديمقراطية وإنها ركيزة من ركائزها وعلى ضوئها تنمو الشخصية الفردية وتسهم في الحياة العامة، وحرية الإعلام هي مسؤولية مجتمعية لا يجوز الانحراف في ممارستها عن مقتضياتها من خلال تجاوز أطرافها عن الحدود المقررة دستوريا وقانونا وذلك حماية لمصلحة المجتمع ، كما إنها حق من حقوق الإنسان نصت عليه المواثيق الدولية ودساتير الدول الديمقراطية ومنها دستور جمهورية العراق ذلك في ديباجته وفي المادة (٣٨) منه . ومن ذلك نجد إننا أمام اعتبارين مهمين يشترط وجودهما في أي نظام ديمقراطي وهما من المقومات الأساسية لقيام النظام الديمقراطي وركنين أساسيين منه حيث إن الديمقراطية لا تتحقق ولا تقوم إلا بهما، فهما قادران على دفع قيم العدالة والمساواة إلى الإمام .

العلاقة بين القضاء والإعلام

إن تحقيق الديمقراطية وقيام دولة القانون رهين بتعاون القضاء والإعلام باعتبارهما قادرين على الدفع بقيم العدالة والحرية والمساواة وإعلائها، فكل منهما يتصدى للتجاوزات ويشير إلى مكامن القصور ويقوم على تقويم السلوك فإذا كان القضاء يستند إلى مواد القانون لمعاقبة المتجاوزين المخالفين فإن الإعلام من خلال الحرية الملتزمة المتاحة له بأن يؤشر إلى التجاوزات والمتجاوزين ويكشفها أمام الرأي العام وبذلك يعتبر عين القضاء داخل المجتمع ، أما القضاء فهو اليد الطولى للإعلام ، فالحقوق والواجبات التي هي من حقوق الأفراد يقوم الإعلام بإشاعتها والدعوة إليها وجعلها جزءاً من ثقافة المجتمع.
لذا فالعلاقة بين القضاء والإعلام هي علاقة تكاملية وإن كلاً منهما سلطة مستقلة ويعتمد كل منهما على ضمانات دستورية حيث إن الإعلام يعتمد حرية التعبير التي كفلها الدستور، والقضاء يمارس مهامه في إطار من الضمانات الدستورية ومنها استقلال القضاء في أحكامه وقراراته . وثقة المجتمع في قضائه تتعزز بالشفافية والعلانية وتتحصن بذيوع المعلومات وانتشارها وتتأثر سلبا بالتكتم والحيطة، ومن ثم يتعين على وسائل الإعلام التناول الموضوعي والمسؤول لما يدور في قاعات المحاكم ليس لأن هذه المهمة من متممات رسالة القضاء وعلانية جلساته ولتلبية حاجة الأفراد إلى المعرفة، ولكن تماشياً مع واقع وطني ودولي جديد لم تعد معه السرية ممكنة أو مقبولة . إن الثقة في القضاء عملية مركبة ومعقدة وقابلة للزيادة والنقصان وذلك لارتباطها بعشرات المتغيرات التي يتسم بها العمل القضائي ومن ثم يجب أن يسعى الجميع وعلى رأسهم الإعلام لضمان دعمها وتحصينها .
كما أن القضاء هو الضامن الحقيقي لحرية الإعلام تجاه مجمل التحديات سواء كان مصدر هذه التحديات الأفراد أم السلطات، فالقضاء يحمي حرية الإعلام لتمكينه من أداء مهامه، وهذه نقطة من نقاط التكامل بين القضاء و الإعلام فلا احد يستطيع أن يمس الإعلام أو حريته مادام القضاء قويا ومستقلا لان هاجس القضاء هو العدل والعدل يقتضي أن يعبر الإعلام عن آرائه بحرية، وفي المقابل فإن دور الإعلام الموضوعي هو دعم للقضاء واستقلاله وهو عضده في تحدي التحديات .
لذا فقد بادر القضاء في أداء دوره في حماية حرية الصحافة والإعلام وذلك بتشكيل المحكمة المتخصصة بقضايا النشر والإعلام التي جاءت داعما قويا لحرية الرأي إيمانا من السلطة القضائية في المكانة التي يحتلها الإعلام في الدولة ومكانة الإعلامي في المجتمع رغم المتشككين في بداية تشكيلها من أن هذه المحكمة سوف تكون قيدا على حرية الإعلام إلا أن الواقع العملي اثبت بان هذه المحكمة أصبحت داعما لحرية الإعلام وحاميا له من خلال الأحكام والقرارات التي أصدرتها في قضايا النشر والإعلام، حيث تم تطبيق نصوص القانون لمصلحة حرية الإعلام بخبرة وكفاءة عالية ، كما كان لانفتاح السلطة القضائية على الإعلام والتعاون معه في نشر الحقيقة وفي إشاعة الثقافة القانونية دور في دعمه بتوفير المعلومة عن طريق الموقع الالكتروني للسلطة القضائية وإنشاء مكاتب للإعلام القضائي في أنحاء العراق كافة للتواصل مع الإعلام بجميع وسائله وإعطاء الصلاحية الكاملة لمسؤولي مكاتب الإعلام في رئاسات الاستئناف لتزويد الإعلام والصحافة بما تريده وفقا للقانون دون الرجوع إلى المركز وهي خطوة متقدمة في تسهيل مهمة الإعلاميين للوصول إلى المعلومة بشفافية كاملة .
ومن الايجابيات المتوقعة للسلطة الرابعة هي نشر الثقافة القانونية والقضائية في المجتمع من خلال نشر إجراءات المحاكمات والتعريف باختصاص المحاكم بأنواعها وتقديم معلومات عن النظام القضائي في العراق والحقوق والواجبات التي يمكن أن يستنتجها المواطن إذا أراد اللجوء إلى القضاء .
من خلال ذلك يمكن أن نؤكد أهمية العلاقة التكاملية في القضاء والإعلام المبنية على احترام متبادل ووفق أسس معتمدة بين القضاء والإعلام والاجتهاد في تنظيمها في أي بلد يسعى إلى الديمقراطية خاصة وان استقلالية الإعلامي والقاضي تشكل ضمانة لسيادة دولة الحق والقانون وتحقيق المصلحة العامة .

ضوابط التغطية الإعلامية

إن مفهوم حرية الإعلام يعني حق الحصول على المعلومة ومن أي مصدر مشروع والحق في نشر الأخبار و الأفكار دون قيود ، وضوابط الحرية الإعلامية تعني القيود التي تحفظ الحرية الإعلامية من جهة وتمنع تجاوزها الحدود المشروعة من جهة أخرى ولا تناقض بين حرية الإعلام وبين ضوابطها، فالحرية تعني عدم التكميم والضوابط تعني عدم الانفلات اللامسؤول.
ومن المسلّم به في القضاء مبدأ العلانية لضمان الشفافية والنزاهة – إلا ما قد يحظر بقرار من المحكمة ولأسباب تتعلق بالمصلحة العامة أو بنص القانون مثل قضايا الأحداث وماله علاقة بحرمة الحياة الخاصة أو الأسرار الشخصية واعتبارات حقوق الإنسان – ولكن من حق القضاء أن يطالب الإعلام بعدم التأثير خلال التغطيات في توجيه الرأي العام ضد تطبيق القانون أو منح هذا أو ذاك تعاطفا أو إدانه لا تجب عليه الإدانة ، كما النيل من القضاء ومن رجاله أو من أحكامه أو الادعاء بأنه يمارس ولاية غير منوطة به ليس من حق احد مهما كان موقعه وأياً كان قدره، فليس لأحد أن ينتزع من القاضي سلطته أو أن يجلس في مقعده مادام يعمل في نطاق الدستور والقانون ومادامت أحكامه وقراراته تخضع لطرق الطعن القانونية وهي ضمانة أكيدة لسيادة القانون ، كما أن إصدار الأحكام من وسائل الإعلام قبل صدور الحكم القضائي نفسه يوقع الرأي العام في حيرة شديدة إذا صدر الحكم القضائي مخالفا للاتجاه الذي شحن الإعلام به الرأي العام .
كما إن التناول الإعلامي للقضايا بصورة مبالغ فيها قد يكون سببا رئيسيا لمنع تحقيق العدالة، حيث يتحول القاضي الذي ينظر في قضية ما من حاكم إلى مدان في نظر الرأي العام الشيء الذي يضع على عاتق الإعلام مسؤولية توخي الحذر من اختيار الطريقة المثلى للتعامل مع القضاء على خلاف تعامله مع جهة أخرى لأن مثل هذه التحليلات قد تؤدي إلى التشكيك في القضاء والقضاة ونزاهتهم وعملهم وقد يشكل عليهم ضغطا كبيرا عند خلوهم للمداولة خاصة وان تناول الإعلام للقضايا بصورة مبالغ فيها قد يكون سببا رئيسيا لمنع تحقيق العدالة، وبالتالي يجب التفريق بين الحديث عن الواقعة والحديث عن حكمها ، فهناك فرق كبير بين نشر أي معلومات حول أية قضية كخبر إعلامي مجرد في وسائل الإعلام وبين النشر لحمل القضاء على حكم معين، فالأول حق ينص عليه القانون كون المحاكمات علنية ما لم يقرر سريتها والثاني هو تضليل للقضاء وللرأي العام يعاقب القانون عليه .
وإذا كان لابد من التزام الحذر من طرف الإعلاميين حتى لا يأخذوا دور القضاة وهم يمارسون عملهم المهني حتى لا يقعوا في مطبات هي في غير صالح العدالة لذا لا بد للإعلامي من التمسك بميثاق الاتحاد الدولي للصحافة الذي يؤكد إن على الصحفي ألا ينقل سوى الوقائع التي يعرف مصدرها ولا يحذف المعلومات ولا يزور الوثائق كما ينص الميثاق كذلك على ما يسميه أخطاء مهنية جسيمة من قبيل الانتحال ، التشويه بسوء نية ،الافتراء ،النميمة ، التشهير ، الاتهامات غير القائمة على أي أساس ، قبول مكافأة على نشر خبر أو حذفه كما يحث الميثاق على تصحيح كل معلومة منشورة ظهر إنها ضارة وغير صحيحة . إن تحديد العلاقة في إطار حرية الإعلام بعيدا عن دائرة الشبهات ودون النيل من هيبة القضاء يحتاج إلى اطر واضحة لاستمرارية عمل سلطة الإعلام و تفعيله وذلك عبر الطرح الإعلامي الهادف والايجابي المتوازن، فهذا التفاعل سيكون خير حافز في ترسيخ مفاهيم العدالة وإذكاء روح الحياد في العمل الإعلامي وحتى يؤدي الإعلام دوره الفاعل المنتظر منه لإيصال الحقيقة للمتلقي في الوقت المناسب وكشف الممارسات الخاطئة والتصدي لها، فنحن بحاجة إلى ضبط العلاقة بين الإعلام والقضاء وذلك في حدود عدم الوقوع في دائرة التشكيك في موضوعية القضاء أو هيبة القضاة ودون الاشتغال بتوجيه الرأي العام لخدمة أغراض غير مشروعة أو مسيسة .
لذا نرى من الضروري إشاعة ثقافة قانونية وقضائية لدى الإعلاميين من اجل الارتقاء بالطرح الإعلامي للشؤون القضائية في إطار إعلام قضائي متخصص ومؤهل بعيدا عن الإثارة الإعلامية .كما نأمل إقامة دورات مهنية مكثفة للإعلاميين المتخصصين في الشأن القضائي من اجل أن يجودوا في مزاولة عملهم كما إن الأمر يحتاج إلى مراجعة لوضع حدود واضحة للمباح والمحظور في إطار حرية الرأي والإعلام ولقواعد ممارسة الحق في المعرفة وتحقيق مبدأ العلانية والرقابة الشعبية على المحاكمات دون تجاوز ينال من مكانة القضاء وكرامة القضاة وهما من ضمانات العدالة، وهذه ضمن مسؤولية كليات الإعلام ونقابة الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الأخرى.
وفي المقابل التزام السلطة القضائية بمد جسور التواصل مع المؤسسات الإعلامية وشرح الإشكالات المطروحة وتنوير الرأي العام من دون المساس بالسرية التي تقتضيها القضايا في بعض مراحلها، وعلى المسؤولين عن الإعلام في السلطة القضائية ان يكونوا على دراية بالمجال الإعلامي دوره البناء وحتى يؤدوا مهمتهم على وجه أكمل .
والله من وراء القصد مع فائق التقدير.

خوف الشجعان

محمد سعيد الصكار

من يتمتع بصلابة الزعم بكونه غير خائف، هو الخائف الأول؛ فليس هناك في بلاد الرافدين من هو آمن مطمئن تمام الاطمئنان على سلامة روحه وأهله وماله ومستقبل أيامه؛ وحريته، وسلامة وطنه من الزعازع والأهوال المتربصة به؛ وهو خوف لا يشبه خوف الجبان، لأنه خوف الشجاع الأمين على أخلاقه ومبادئه وشرفه من أن تتعرض إلى السطو والإبتزاز والتشويه، وتفكيك صلابته للوصول إلى محو تاريخه وجغرافيته وتراثه، وأخلاقياته وذخائره المادية والمعنوية.
خوف مشروع ذلك الذي يدفع بالجموع إلى التكدس في ساحات البلاد دفاعاً عن حقوق أولية كفلتها الشرائع والقوانين.
خوف على ضياع الوطن، خوف لا يخاف من شرطة تلتقطه من بين حشود المتظاهرين وتذهب به بسيارات الإسعاف وتغيبه عن أهله وذويه وأصدقائه لكونه انتظم في سلك المدافعين عن حقوق الناس وكرامة وطنهم.
من هم هؤلاء الشباب الذين اختطفوا من بين أفواج المتظاهرين في ساحة التحرير؟ إنهم سلالة الذين سبقوهم في الدفاع عن حقوق المواطنين منذ عقود، خائفين على هيبة الوطن وكرامته، وحق المواطنين في العيش بكرامة في وطنهم دونما منّة من أحد، وسيبقون أمناء على هذا الخوف النبيل المخيف لكل الجبناء.
وماذا عن حقوق الإنسان؟ وهل يمكن الركون إليها في هذه المحنة؟
كلا:
حق الإنسان
حق يطفو في الأحلام ويغرق في التيه
حق الإنسان
غادرنا من زمن ونسينا كل معانيه
حق الإنسان
حق لا حق لنا فيه.

من أجل أن يكون الإعلام سلطة رابعة

ميعاد الطائي

بات معرفا للجميع بان أي تحول في اي بلد من نظام شمولي الى آخر يراد له ان يكون ديمقراطياً سيكون بحاجة الى وجود إعلام وطني حر ومستقل يستطيع ان يلعب دوره بكل حرية ويتمكن من صنع الرأي العام وإيصال الحقيقة إلى المواطن من خلال مراقبة الأداء السياسي باعتباره جهة رقابية تعمل على مساندة العملية السياسية إعلاميا في جميع الملفات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية من خلال التوعية والتثقيف مساهمة من الإعلام في البناء الثقافي وبناء المجتمع الديمقراطي الجديد والذي هو بأمس الحاجة للتحول من ثقافة المفاهيم الخاطئة نحو المفاهيم الإنسانية والديمقراطية الجديدة .
إلا إننا نجد ان الإعلام في التجربة العراقية يعاني لحد اليوم عدم تفهم من قبل الكثيرين ومنهم الطبقة السياسية ، حيث مازال البعض يعتقد بان دور الإعلام يقتصر على عرض انجازات المسؤولين وتسليط الضوء على الايجابيات لأنهم يعتقدون بان هذه هي المهمة التي جاء من اجلها الإعلام .
وهذا ما يعود بنا إلى ما قبل ٢٠٠٣ حيث كانت الحكومة تسيطر على جميع وسائل الإعلام من خلال إحكام القبضة على وزارة الثقافة آنذاك وتسخيرها لخدمة مصالحها الضيقة عندما كان الإعلامي والمثقف والسياسي يدورون جميعا في فلك الحزب القائد ولا يعكسون إلا فكره وثقافته بغض النظر عن نوع وماهية ذلك الفكر وتلك الثقافة .
أما اليوم وبعد التحرر من النظام الشمولي فيجب ان يدرك الجميع بان المفاهيم الديمقراطية الجديدة والتي يجب ان تسود وتطبق في العراق تعطي مساحة واسعة للرأي وتقبل الرأي الآخر، وبالتالي فمن حق الإعلام ان ينتقد ويكشف عن الأخطاء بعيدا عن سياسة التشهير والتسقيط السياسي ، وللمسؤول حق الرد والتوضيح لنتمكن من خلق ثقافة ديمقراطية وسياسية تساعد على تقويم الأداء السياسي وتعطي للإعلام دوره الحقيقي في البناء الديمقراطي في البلد .
ويمكننا من خلال متابعة التجارب الديمقراطية في العالم ان نلمس اهتماما كبيرا بالجانب الإعلامي حيث تلعب وسائل الإعلام دورا مهما في الرقابة ومساندة الدولة في عملية التنمية والتوعية بمختلف أنواعها والعمل على حماية الحقوق والحريات ومكافحة الفساد بكل أنواعه ومتابعة أداء الحكومة إضافة إلى أنها تعتبر أجهزة رقابية تحاول أن تحمي أو تمنع تمادي الدولة و تجاوزات أجهزتها وممثليها .
ولهذا يمكننا القول بان هناك العديد من الوظائف التي يقوم بها الإعلام في المجتمعات التي تشهد تحولا ديمقراطيا، أهمها: التثقيف و التوعية من اجل مساعدة المواطن في توضيح الصورة الجديدة وتحديد مواقفه واتخاذ قرارات صائبة حول ما يحدث حوله من أحداث حيث يحتاج المواطن إلى معلومات صحيحة تنقل إليه بأمانة و تصله في الوقت المناسب حيث إن الإعلام ملزم بمواكبة الأحداث ويأتي ذلك من دقة وسرعة التغطية للأحداث من خلال المواضيع المنشورة والتي تهم المواطن .
ونتيجة لاختلاف الأفكار والرؤى في أي مشهد سياسي أو اجتماعي يتطلع القارئ إلى أن يطلع إلى أكثر من رأي . فعلى الإعلام الحر أن ينقل أكثر من وجهة نظر والعديد من الآراء والتحليلات غير المنحازة والتي تساعد القارئ على أن يتخذ موقفا أو ربما قرارات مناسبة في أي مرحلة تمر عليه في هذه التجربة.
وختاما نقول أن على الصحفيين في كل مكان ان يتصدوا لمهنة المتاعب ويمارسوا دورهم كسلطة رابعة وان يؤدوا دورهم الحيوي والذي يتمثل في تزويد عامة الناس بالمعرفة والمعلومات. لكن عليهم لدى ممارستهم مهنتهم، أن يُخضعوا عملهم لمعايير أخلاقية ومهنية وقانونية تخدم عملية التغيير الديمقراطية في البلاد وعلى دولة المؤسسات الدستورية والقانونية ان توفر الحماية لرجل الإعلام من اجل ان يؤدي دوره الحقيقي ليشارك في نجاح التجربة الديمقراطية .

الاعتقالات ومستقبل الديمقراطية

عامر القيسي

تكثفت في الأيام الاخيرة حالات الاعتقال العشوائي بغير أوامر قضائية على يد القوات الأمنية العراقية ،أربعة من نشطاء الاحتجاجات تم اعتقالهم في ساحة التحرير أمام أنظار الجميع وحشروا حشراً في سيارة إسعاف ، وحسب أكثر من مصدر فالشباب الاربعة ليسوا من حزب البعث ولا من مروّجي فكره وليس لهم اية علاقة لامن قريب ولا من بعيد بعمليات إرهابية ولا فعاليات تعطل أو عطلت العملية السياسية في سيرها السلحفاتي . وبعد يوم واحد تمت مداهمة مقر احدى منظمات المجتمع المدني ، وتم اعتقال أكثر من عشرة نشطاء منهم ، وفي مصادر اخرى ان العدد وصل الى ثلاثين ناشطاً في مجال الاحتجاجات التي شهدتها وتشهدها البلاد منذ ٢٥ شباط الماضي مطالبة بالإصلاح في مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية وتوفير الخدمات الرئيسية ، وكانت هناك اعتقالات سابقة من داخل مطعم شعبي في الكرادة ، والبعض منهم حسب بعض المصادر تم إجبارهم على التوقيع على أوراق يعترفون فيها بأنهم أعضاء في حزب البعث . فما هو مبرر اعتقال مثل هؤلاء الشباب الذين لم يرفعوا سلاحاً ولا نهبوا من المال العام ولا هم عرّابو صفقات الفساد المالي المستشرية في جسد الدولة ولا ضلع لهم باغتيالات الكاتم، ولم يطالبوا بإسقاط الحكومة وليس من هواة العودة الى المربع الاول .
المصادر الحكومية تقول إنها ألقت القبض على مجموعة من مروجي افكار حزب البعث المنحل ، وهو ادّعاء يثير السخرية حقيقة ، لان مروجي فكرالبعث قد تم رفع الاجتثاث عنهم بقرار توافقي، أو بوضوح أكثر بصفقة سياسية لم تكتمل حلقاتها بعد ! ومروجو فكرالبعث متواجدون أمام الحكومة وخلفها وفي مواقع المسؤولية بل ومنهم من يدعو صراحة الى العودة الى الماضي الاصيل وإزاحة وجبة الذين قدموا مع الدبابات الاميركية لأنهم "عملاء مزدوجون" لاميركا وايران أصحاب هذه الطروحات مصانون ومحميون بقوات أمن عراقية، فيما يتعرض شباب من المحتجين الى الإهانة والاعتقال لأنهم يحلمون بعراق لامجال فيه لاستبداد جديد تحت أية مسميات ، شباب يريدون الإصلاح وتقويم عمل الدولة ومؤسساتها ويريدون محاربة الفساد والمفسدين ممن يسرقون المال العام في وضح النها وهم من كبار المسؤولين حسب هيئة النزاهة ، شباب يحلمون بعراق ديمقراطي دستوري حقيقي ، وليس عراقاً دستورياً انتقائياً،عراق بلا سياسيين يلتجئون للدستور عندما يريدون تطمين مصالحهم ويركنونه جانباً عندما يتعارض مع تلك المصالح . هذه هي افكارهم فهل من اجل هذه الافكار والاحلام يعتقلون وتلفّق لهم تهم البعث والقاعدة والعصابات، ولو أتيحت الفرصة لبعض المسؤولين لقالوا إنّ لهم يداً في تفجيرات المركز التجاري في نيويورك في ٢٠٠١ !!
سؤال من هذا النوع مطروح أمام السيد رئيس الوزراء نوري المالكي ، باعتبار ان خيوط الاجهزة الامنية جميعها بيديه وهو القائد العام للقوات المسلحة ، للاجابة عليه بكل شفافية وليس إحالته الى لجنة تحقيقية تغلق ملفاتها بعد أول اتصال هاتفي، وقبل أن توجّه سؤالاً واحداً إلى المسؤولين عن هذه الاعتقالات العشوائية التي تفتح ابوابا واسعة للسؤال عن مستقبل الديمقراطية في العراق !!